نحو مفهوم الحياة الحضرية بين البراديغمات النظرية والمقاربات الواقعية

أ.هادفي سهيلة
جامعة سكيكدة

مقدمة:

رغم تنوع الإهتمامات النظرية والإمبريقية بالظاهرة الحضرية إلا أنّها لا تزال تثير تساؤلات عديدة حول المدخل الفكري والتصوري الأكثر واقعية القادرعلى تفسير نمو المدينة ومصاحباتها الإجتماعية، فأغلب الإتجاهات الفكرية تميزت بمحدودية التعميم وصعوبة التحقق الإمبريقي لنماذجها التصورية.

وعليه فإنّ الأخذ بمنظور تصوري معين فيه نوع من المجازفة العلمية والعملية ذلك أنّ أغلب المحاولات التنظيرية والتطبيقية غلب عليها الطابع التجزيئي. في المقابل نجد بعض الباحثين يلحون على ضرورة تبني مدخل تكاملي وظيفي قادرعلى استيعاب مختلف البنى التصورية والإمبريقية التي تهتم بالحياة الحضرية وفق خصوصية البناء الإجتماعي وعلاقته بمختلف البيئات الحضرية التي تشكل فيها أنماط الحياة بالمجتمعات الحضرية. وضمن هذا المنحى حاولنا من خلال هذه المقاربة المعرفية إجراء مقاربة واقعية نكشف من خلالها واقع أساليب الحياة الحضرية ومتغيراتها الاجتماعية في مدينة سكيكدة .

أولا- ظهور وتطور مفهوم الحياة الحضرية في الفكر السوسيولوجي:

استند علم الإجتماع في تطوير أطره التصورية والبحثية على معالجة الحياة الإجتماعية في حدود تجريدية وتطبيقات امبريقية، ومن ثم أصبح تكامل النظرية والبحث شرطا ضروريا لكل بحث سوسيولوجي. لذلك نجد علم الإجتماع في دراسته للمجتمع، يعتمد على أبحاث ميدانية تعتمد على التجمعات القائمة بالفعل والتي تمثلها جماعات تنشأ داخل تنظيمات اجتماعية متباينة أهمها المدينة والمجتمع الحضري.

1_ أوجست كونت وثنائية الديناميكا والأستاتيكا:

يشير كونت إلى مفهوم الحياة الحضرية من خلال تقسيمه لحالتي الاستقرار والثبات والتغير والحركة في دراسة المجتمع[1]، بحيث يؤكد في الحالة الأولى أن المجتمع في حالة ثبات وتأثير متبادل بين أفراده وجماعاته ومؤسساته، وهو مفهوم يمثل أهم مظهر في المجتمع الحضري الذي يقوم على مبدأ الاعتمادية المتبادلة في تقسيم العمل ،باعتباره وحدة اجتماعية تجمع بين أعضائها مجموعة من المصالح المشتركة، وتسود بينهم قيم عامة وشعور بالانتماء والولاء ،وتمكن أفراده من المشاركة في الظروف وأزمنة وأمكنة معينة. وفي الحالة الثانية والتي تمثل التغير وحركية المجتمع، فهو يشير إلى دراسة المجتمع في حالات التغير والتحول والتطور كتحول المجتمع من النمط الريفي إلى النمط الحضري، أو من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، وبذلك يكون كونت قد أشار إلى خاصيتين أساسيين يتميز بهما التنظيم الإجتماعي الحضري.

2_ المدينة عند إميل دوركايم كمجتمع للتضامن العضوي:

لم يضع دوركايم تعريفا محددا للمدينة وإنما تطرق للظاهرة الحضرية من خلال اهتمامه هو الآخر بمسألة تقسيم العمل في أطروحته التي تحمل عنوان " تقسيم العمل الإجتماعي"، وقد حاول "دوركايم" في هذه الدراسة أن يستخدم ثنائية (المجتمع – طبيعة النظام الاجتماعي) ،لتفسير عملية الإنتقال من مجتمعات التضامن الآلي إلى مجتمعات التضامن العضوي، ويرى دوركايم أن هذا الانتقال يتم بالارتفاع التدريجي في الكثافة المادية الديمغرافية في المجتمع ، وبالتالي ظهور أساليب حياتية جديدة تفسر التغيرات التي طرأت على المجتمعات الحديثة، وقد اعتمد في ذلك على منهجية تجريبية أساسها الملاحظة المباشرة [2] ، فهو يذكر في دراسته إن تغيرا قد حصل لطبيعة التلاحم الاجتماعي (Social Solidarity) بين أفراد

المجتمع في المجتمعات الحديثة، حيث يؤكد أن ما يميز المجتمع التقليدي عن المدينة هو سيادة التضامن الآلي المبني على التشابه والتماثل في أساليب والأنماط المعيشية التي تكاد تكون موحدة ،والتي لا تعرف تقسيما للعمل أو تعرف التقسيم البسيط المبني على الجنس.

3_ هربرت سبنسر والمفهوم التطوري للوحدة الاجتماعية من البسيط إلى المعقد :

يشير سبنسر إلى تطور الوحدة الاجتماعية الحضرية في مفهوم الأسرة التي ترعى الفرد وتقوم بتنشئته من خلال النظم السياسية والدينية التي تنظم أمور الجماعة وتضبط العلاقات والأفعال بين أفراد الأسرة.

يرى سبنسر أن دراسة عمليات التغير وتطور المجتمعات الإنسانية تكون قياسا بتطور الكائنات الحية (النظرية العضوية)، وقد تبنى هذا التصور لاعتقاده أن الأفراد يكونون على درجة متدنية من التباين البنائي وتقسيم العمل ،إلى مجتمعات معقدة البناء تقوم على التخصص وهو مدخل تصوري تحدد من خلاله أساس الصفات ونمطية النشاطات التي تميز كل مرحلة من مراحل التحول نحو التمدين والبيئة الحضرية ،خاصة عندما يؤكد قضية تطور الأنساق الإجتماعية من حيث قابليتها وقدرتها على النمو والتغير والتطور، كازدياد الكثافة السكانية التي تؤدي حتما إلى زيادة انقسام المجتمع إلى أنساق أكثر تعقيدا أو تمايزا .

4 _فيبرودراسة الحياة الحضرية :

لقد افترض فيبر أن المدينة الحديثة لا تعبر عن المدينة باعتبارها نسقا ثقافيا، فقد نظر إليها في الفترة التي كان ينتمي إليها على أنها نسق من النظم البدائية والمتخلفة، أكثرمن كونها نتاجا لخط معقد من التطور التاريخي، فالقوة الرشيدة والبيروقراطية الكامنة في الرأسمالية الحديثة عبارة عن عمليات جدلية معقدة، إلا أنها تعمل على إيجاد نوع من انتكاس أو تقهقر البيئة الحضرية[3] ، وبعدها تطورت أفكار فيبر نحو المسألة الحضرية، حيث ربط مفهوم المدينة بمصطلح كوزموبوليتاني" "Cosmopolittan"، فالاستيطان البشري على حد قوله ينتج عنه أساليب حياة متنوعة أو أفراد متميزين في نفس المكان، ولقد نقل فيبر هذا التعريف إلى المدينة ذاتها، فهي الشكل الاجتماعي الذي يسمح بدرجة عالية من الفردية والتمايز.

5_روبرت ميرتون الصراع والتغير متغيرين أساسيين في تحول البناء الاجتماعي:

يرفض ميرتون مسلمة الوحدة الوظيفية ويؤكد إمكانية تعرض المجتمع إلى حالات من اللاتعامل وظهور الصراع والتغير والتناقض، وهي مفاهيم تقترب كثيرا من التصور الماركسي الذي يستند إلى نفس المنظور في تطبيقاته على واقع الحياة في المدينة، بحيث يرى ميرتون أن عملية التغير ليست فقط تعارض المصالح داخل النسق، بل تعبر أيضا عن إحتمال حدوث الصراع.[4]

كما إهتم ميرتون بالأخص بالعلاقة المتبادلة بين البناء Structure والوظيفة Fonction وقد يشمل البناء المجتمع، المؤسسة، الأسرة أما الوظيفة فتتمثل في الأدوار التي تؤديها تلك البناءات والتي تساهم بشكل إرادي ومقصود في تشكيل أنماط حياتية خاصة بالمجتمع المديني.

6_كارل ماركس وتناقضات مجتمع المدينة:

ربط كارل ماركس مفهوم الواقع الحضري بالقاعدة الإقتصادية كأساس تحليل البناء الإجتماعي والتناقضات الحتمية للرأسمالية المعاصرة، بحيث يرجع عوامل التغير الإجتماعي إلى عمليات التناقض والصراع بين قوى الإنتاج وعلاقاته من جهة وبين الطبقات من جهة أخرى[5]، كل ذلك جعله يؤكد نظرة تصورية حول التفاعل المتبادل بين البنية الإقتصادية

للمجتمع الحضري والبنية الإجتماعية التابعة له. وبذلك ارتبطت تشكلات الواقع الحضري عند ماركس بآليات الصراع الطبقي وتناقض الرؤى والمصالح والقيم وإنتقال المجتمع من تنظيم إجتماعي إلى آخر.

7_ريمون بودون و مقاربته لمفهوم الفردانية في إنتاج الظاهرة السوسيولوجية الحضرية:

يرى بودون أنّ الإنتقال من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات معقدة هو واقعة إجتماعية مرت بها البشرية على حدّ قوله، كما أنّ الأفراد المكونين للنظام لديهم القدرة من خلال تفاعلهم على الفعل والتأثير، ومن ثم تغيير هذا النظام، بمعنى أنّ الأفراد هم المسؤولين المباشرين عمّا يطرأ داخل الأنظمة من ظواهر والتي تمس الجماعة والنظام والسلوك، ونمط الحياة تقوم في نظره على أساسين:[6]

– ضرورة البحث عن معنى هذه السلوكات الفردية والتي تتمثل في تلك التي يبديها الفرد الحضري في ممارساته الحياتية اليومية.

– أنّها نتاج لأفعال ومواقف ومعتقدات وسلوكات الأفراد كأساس أول يقوم عليه براديغم علم الإجتماع.

وبالتالي بودون لم ينفي أثر البنى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية في الفعل الفردي، فهي تساهم جزئيا في تحديد اختيارات الفاعل وبالتالي تمكن الفرد من الإندماج الإجتماعي.

ثانيا -المداخل النظرية المفسرة للحياة الحضرية:

تعتمد الدراسات الحضرية على مجموعة من المداخل والأساليب المنهجية المفسرة للحياة الحضرية،حيث تناول العديد من الباحثين نماذج وأساليب مختلفة تحدد شكل الحياة في المدينة،وذلك ضمن تصورات فكرية وأطر مرجعية شكلت في مجملها إسهامات مختلفة تفسرعلى ضوئها العديد من المتغيرات الاجتماعية ،التي تحدد نماذج مختلفة من الأنماط الحضرية وفيما يلي يمكننا عرض بعض الجهود النظرية والامبريقية التي قام بها البعض من الباحثين ضمن مداخل نظرية متعددة.

1–المدخل الإيكولوجي:

✓ نظرية "نموذج النطاقات المتراكزة (النمو الحلقي):The concentric zone théory

ظهرت نظرية نموذج النطاقات المتراكزة على يد الباحث برجس "Burgess "بعد دراسته الشهيرة عن أنماط النمو وتركيب الوظائف في مدينة شيكاغو "Chicago "[7]،بحيث حاول وضع نموذج ووصف بياني للطريقة التي تنمو بها المدينة وتقسيمها المجالي والمساحي، وإعتبر خريطة إيكولوجية مدينة شيكاغو وحدة تحليلية أساسية في دراسته، ولكي يحقق برجس أهدافه، عالج نمو المدينة في ضوء إمتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان.[8] وذلك من خلال وضع سمات محددة لطبيعة المكان الذي حدده بشكل حلقة تشكل نطاق معين ونمط النشاط الذي يتصف به هذا النطاق المجالي في المدينة.

✓ نموذج مان للمدينة البريطانية Mann's Model of a Typical British city:

استخدم "بيترمان" 1965 كل من نموذج هويت وبرجس ووضعهما في نموذج يقنن به تركيب المدينة البريطانية متوسطة الحجم (نوتنجهام وهديترفيلد) افترض مان وجود مركز يسمح بالحركة التبادلية بينه وبين القرى المنفصلة خارجها، ويتضمن النموذج أربعة قطاعات هي كالآتي:[9]

1– قطاع الطراز الأوسط.

2– قطاع الطراز الأوسط المنخفض.

3– مناطق سكن تابعة للبلدية.

4– مناطق الصناعة والطبقة العاملة المتدنية.

✓ هومرهويت ونظرية القطاع « Homer Hoyt » Sector Théory:

قدم هومر هويت نظرية القطاع كبديل نظري وتطبيقي لمفهوم نظرية الحلقات أو الدوائر المتراكزة "لبرجس"، بحيث يرى هذا الباحث أن النمو في المدينة يبدأ من منطقة المركز في اتجاه الخارج على هيئة قطاعات وليس حلقات، وقد طبق "هويت" دراسته على 142 مدينة أمريكية، فاتضح له أن انتشار تقسيم المناطق السكنية يخضع لمتغير الدخل، بحيث اعتبره عاملا أساسا في تحديد قطاعات المدينة، كما أكدّ الباحث أن الطبقات الغنية تبدأ في التنقل نحو الخارج، ومع استمرار ذلك التنقل تنتقل معهم وتنشأ أوجه نشاط ترتبط بهم وبخدماتهم كالمتاجر، والباعة والصيدليات، ودور السينما. ويزيد من هذا الاتجاه نحو الخارج إنشاء المصانع خارج أو على حدود المدينة [10] ويميزه "هويت" بين ثلاث قطاعات يراها أساسية:

1- قطاع الإيجارات المنخفضة، يضم ذوي الدخل محدود (مباني متخلفة، أحياء شعبية).

2- قطاع الإيجارات المتوسطة، يضم ذوي الدخل المتوسط (أحياء متوسطة، راقية).

3- قطاع الإيجارات المرتفعة، يضم ذوي الدخل المرتفع الأغنياء (فئات متباينة في أصولها).

ويرى "هويت" أن النمو الحضري يتحدد في ضوء امتدادات النمط السائد من أنماط استخدام الأرض، كما وضح أن نمط الحياة الحضرية يكون متسارعا على محاور الرئيسية وعلى طول المحاور الأقل مقاومة. وتوصل "هويت" إلى تلك النتائج من خلال متابعته لانقسام بعض المدن الأمريكية إلى قطاعات "سان فرانسيسكو"، "مينايوليس"، "فرجينيا" و"ريموند".

وبذلك تكون هذه النظرية قد انطلقت في تحديد معالمها التصورية والامبريقية لواقع البناء الايكولوجي للمدينة من ثلاث أبعاد أساسية:

1- البعد المكاني وعلاقته بالتقسيم المجالي.

2- الدخل وعلاقته بتجديد القطاعات ونمطها الايكولوجي.

3- خصائص المجال الحضري وتأثيره على العمليات الإجتماعية.

✓ نظرية المكان المركزي Central Place Théory:

صيغت هذه النظرية سنة 1933 وجاءت هذه النظرية لتحديد حجم المدن وعددها وتوزيعها، وقد تأثر كريستالر بمفاهيم نظريات المواقع التقليدية.[11]

وفي ضوء هذه المفاهيم استنتج كريستالر نظاما تسلسليا مترابطا من الأماكن المركزية التي تندرج في أعدادها وأحجامها السكانية ،والذي يخضع إلى الترتيب التسلسلي بمراكز العمران وذلك وفقا لوظائفها فكانت كالآتي:

القرية الصغيرة "Hamlet Village"، والقرية "Villag"e، والبلدة "Town" والمدينة " City" . كما ارتبط هذا الترتيب أساسا بمناطق السوق، وشبكة المواصلات.[12]

ولقد فكر "كريستالر" في الشكل الذي يمكن أن تأخذه المنطقة الممثلة للبعد الامبريقي للدراسة ، فاقترح الشكل الدائري ولكنه أبرز مشكلتين أساسيتين. فالأولى هي وجود فراغات ومناطق فجوات في حال تلامس الدوائر لمحيطاتها، فهذا يعني أنه يتكون من مراكز ليست نابعة لأي مركز من المراكز. وتنجم المشكلة الثانية عن تقاطع الدوائر وتداخلها.

✓ نظرية أقطاب النمو Growth Poles Théory:

يعد "فرانسوبيروكس" "Fransoi Perroux" أول من وضع الدعائم الرئيسية لهذه النظرية سنة 1955، وكانت من بين النظريات التي تركز على استراتيجيات نمو المدينة ، وتستند هذه النظرية من فكرة أساسية مؤداها أن التغير والنمو لا يظهران في مكان واحد وفي وقت واحد.[13]

وتؤكد هذه النظرية في تصورها العام على أنّ هناك مناطق معينة في المدينة وتمثل قطب النمو الذي يؤدي إلى تكدس الأنشطة فيصبح محور أساسي في تميز الحياة الحضرية، ويكون نقطة جذب للمناطق الأخرى، بحيث يؤثر فيها ويجعلها تتجه إليه دائما.

2-المدخل الاقتصادي:

تمثل الحضرية وفقا لهذا الاتجاه، مرحلة متميزة من مراحل التطور الاقتصادي البشري، وبالتالي ارتبطت الحياة الحضرية بحركة التحضر والنمو الحضري، وبحركة تحول التنظيمات السوسيو- اقتصادية نحو حالات من التعقيد والتركيب. أو بمعنى آخر من حالة تقوم فيها الحياة الاجتماعية على أساس العمل والإنتاج الزراعي إلى حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي والإداري. أو بعبارة أخرى إلى حالة الانتقال من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق التجاري.[14]

وقد ركزت معظم الدراسات الأمريكية والغربية، بدراسة الاقتصاد المتروبوليتي وتأثيره على مظاهر الحياة في المدينة، والتي أكدت معظمها على عمليتي التصنيع والتوجه نحو الأنماط المعيشية الحضرية. وبذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ الاقتصاد هو معيار الحاسم في نشأة المدن وتطورها وأيضا مشكلاتها.[15]

فالبناء الاقتصادي القائم بالمركز الحضري بالمدينة، يلعب دورا أساسيا في تنشيط هذا المركز وخاصة إذا كانت الصناعة هي محور هذا الهيكل الاقتصادي وأساسه. فبقدر ما يزيد حجم ومجال هذه الصناعة ومدى قدرتها على تغطيتها لأوجه النشاط بالمركز الحضري، بقدر ما تصبح مؤثرة على اقتصاد المدينة أو المركز الحضري.[16]

3-المدخل الإحصائي الديمغرافي:

اهتم هذا المدخل بالبعد الديمغرافي والبعد الإحصائي في دراسة التحضر، بحيث اهتم أصحابه بالسكان من حيث توزيعهم وخصائصهم وحجمهم ومعدلات الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية، كما اعتمد كذلك الكثير من الدارسين في حقل الدراسات الحضرية اعتمادا مباشرا على هذا الاتجاه، لاسيما منهم الديمغرافيون المهتمون بمسائل التحضر. ويرجع هذا الاعتماد إلى الافتراضات التي سبق أن اتفق عليها دارسوا الظواهر الحضرية، حيث أنّ معظم هذه الافتراضات هي من النوع الكمي ذي الصياغة الرياضية المبسطة.[17]

4_المدخل التاريخي المقارن:

يصور هذا الاتجاه التاريخي تطور أشكال المجتمعات المحلية الحضرية الأولى، كمايهتم كذلك بدراسة تحول المناطق الريفية إلى مناطق حضرية، ويتناول التطور والانتشار الثقافي والحضاري.

ومن بين من كتب في هذا الاتجاه "جراس M.S.B.Gras" (1922)، وكرستالر Christaller (1933) ولوتش (1937)، وهاريس وألولمان "Harrissand Ulman" (1945)، فقد ناقش هؤلاء الباحثين الجذور التاريخية للمناطق الحضرية طبيعتها، تنوعها وخصائصها وكان من أشهر محاولات الاتجاه التاريخي تلك التي قدمها جورن تشيلد "Child"، حيث نجده يحدد بعض الملامح لما أطلق عليه "الثورة الحضرية المبكرة" ومن بين هذه الملامح الاستيطان الدائم في صورة تجمعات كثيفة، وبداية العمل بالنشاطات غير الزراعية وتراكم رؤوس الأموال وفرض الضرائب، وإقامة المباني الضخمة وظهور طبقة حاكمة مسيطرة، وتطور فنون الكتابة ونمو التجارة،...إلخ.[18]

ويرى لويس ممفورد "Louis Mumford" أنّ الاتجاه التاريخي يركز على تطور الثقافة الحضرية، وألقى الضوء على نموها وكبر حجمها، وأشار إلى أنّها تمر بمراحل ونماذج معينة هي:

- الأيوبوليس "Eopolis" *

- المدينة "Polis" :
- المتروبوليس "Metrropolis":
- الميجالوبوليس "Mégalopolis":
- التيرانوبوليس "Tyranopolis":
- النيكروبوليس "Necropolis ":

5-المدخل السيكولوجي:

يفسر هذا المدخل مواقف الأفراد في محاولتهم لفهم ظروفهم الإنسانية المعقدة في المناطق الحضرية مركزا على دراسة عوامل ظهور الضغوط السيكولوجية، ويعتبر ماركس "Max Weber" من أنصار هذا الإتجاه، فقد عرّف المدينة بأنّها ذلك الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية.[19]

وميز "جورج زيمل" " George Simmel " في مقال له بعنوان "المدينة والحياة العقلية" (1902)، بين نموذجين من المجتمعات على أساس العلاقات السيكولوجية ، ففي المجتمع الأول يندمج الفرد في جماعته الصغيرة اندماجا تاما، وفي المجتمع الثاني يحتفظ الفرد بذاتيته وفردانيته في وجه القوى الاجتماعية المالكة ويتضح الطابع النفسي الاجتماعي لنظرية زيمل في محاولته دراسة وتحليل الأسس السيكولوجية التي تكمن وراء الحياة الحضرية الميروبوليتانية، تعمل على وجود الشخصية الفردية [20] التي يصبح فيها الفرد أكثر حرية، أي أنّه من المتعين على هذا الفرد أن ينهي في ذاته "ذهنية" تقيه هجمات عناصر البيئة الخارجية التي تحاول دائما اقتلاعه والإطاحة به، وأنّ يدرك أنّ البيئة التي من حوله تكثف لديه إدراكاته لا عواطفه وتؤدي إلى غلبة الذكاء وسيطرته.[21]

6-المدخل السياسي والإداري:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ الظاهرة الحضرية تتزامن وتتطور بظهور وتعقد الوظيفة السياسية والإدارية للمدينة، بحيث تلعب هذه الأخيرة الدور السياسي باعتبارها مركز للحكم والسلطة، إضافة إلى تعدد الاتجاهات والقوى السياسية التي لا يمكن لها أن تظهر إلا داخل المراكز السكانية الكبيرة نسبيا (المدينة)، وأنّ التنظيمات السياسية لا يمكنها أن تنشأ إلا داخل هذا الإطار (المدينة)، فضلا عن الممارسة السياسية للأفراد الساكنين فيها.

7-المدخل الاجتماعي الثقافي:

كثير من الدارسين لاسيما أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون أن مظاهر الحياة الحضرية لا يمكن حصرها فقط في التمركز الجغرافي للسكان والأنشطة الغير زراعية فحسب، إنّما يرون أنّ التحضر يكون واضحا من خلال الانتشار الجغرافي لأنماط القيم والسلوكات الحضرية السائدة، فضلا عن الهيئات الحضرية القائمة.

وفي هذا الصدد يرى أوسكار لويس "Oscar Lewis" أنّ المدخل الاجتماعي الثقافي يعد من أنسب المداخل لدراسة التحضر لاسيما في الدراسات الميدانية، التي تعد المادة الأولية اللازمة للدراسات الأخرى، بحيث يولي أهمية للمتغيرات السوسيو- ثقافية، والتي تشكل في مجملها مظاهر الحياة الحضرية بشكل عام وفي تكوين أنماط وأساليب العيش في المدينة بشكل خاص.

8-المدخل التنظيمي:

عنيت الدراسات التي تهتم بهذا المدخل بتحليل العمليات الاجتماعية المرتبطة بنظم اجتماعية معينة على مستوى المجتمع المحلي، كما ركزت على الجوانب النظامية للحياة في المدينة بين أناس يعيشون في منطقة جغرافية مشتركة ، وتنظر إلى النظم الاجتماعية الحضرية على أنّها تتميز بمستوى عال من التفاعل وشمولها بشكل خاص على العلاقات الاجتماعية للمجاورات والتنظيمات الطوعية المحلية، كما تنظر إلى النظم السياسية الحضرية على أنّها نظم متميزة لحكومة محلية للمدينة أو كتنظيمات خاصة بها كالأحزاب السياسية وجماعات المصلحة. كما أنّ التنظيمات التي تعنى بإدارة الخدمات الحكومية المحلية وغيرها من تنظيمات حضرية أخرى تندرج بالضرورة في مجال اهتمام الدراسات الحضرية.

9-المدخل التكنولوجي:

يهتم هذا المدخل بدراسة تأثير وسائل التكنولوجيا (من وسائل الاتصال والمواصلات وأشكال التنقل والتواصل....الخ) ،على البناء الايكولوجي للمجتمع الحضري وعلى نمط العلاقات الاجتماعية، ودور التكنولوجيات في اختيار نوع المسكن ونوع الجيران، وهذا بفضل تطور الدراسات العمرانية.

ويعد "وليم أوجبرن" "w.Ogburn" و"أموس هاولي" "A.HWauley" من رواد هذا الاتجاه، وقد حرصا على تأكيد دور وسائل النقل في التأثير على الأنماط المكانية والزمانية للمدن والمراكز الحضرية.

ثالثا_ الصدق الامبريقي للنظرية الحضرية في تفسير أنماط الحياة في المدينة:

يتضح من العرض السابق لنظريات الفكر الحضري أن تأثيراتها في المجال المعرفي والميداني كان واسع النطاق،بحيث شملت صك مفاهيم مختلفة ارتبطت بمتغيرات اجتماعية متعددة أدخلت مجال الدراسات في حقل البحث في متغيرات الحياة الحضرية،كما أدت إلى قولبةالاتجاه الفكري السائد آنذاك حول تحليل المتغيرات الاجتماعية المحددة لأنماط الحياة الحضرية،وبالنظر إلى ماورد في تحليل الفكر الحضري يمكن رصد بعض الملاحظات التي تمثل بعض الانتقادات حول الأفكار والنظريات التي كانت لها أهمية بالغة في فهم وتفسير شكل الحياة في المدينة في ضوء متغيراتها الاجتماعية ،والتي تباينت فيها التحليلات مما جعل هذا التراكم النظري يتعرض للنقد بصورة مستمرة ويمكن إجمال أهم الانتقادات فيمايلي:

1-الايكولوجيا ومحدودية النماذج التخطيطية:

إنّ أغلب الانتقادات التي وجهت إلى نظرية الدوائر المتراكزة هي الشكل النموذجي الذي اختاره بيرجس والذي ربطه ببعض مناشط الحياة اليومية للفرد الحضري، في حين أنّ المدينة قد لا تأخذ بالضرورة الشكل الدائري، فقد تتخذ أشكالا هندسية أخرى تتوافق وطبيعة نشاطاتها الاجتماعية والحضرية السائدة عموما. كما أنّه لا يمكن أن نضع حدودا عملية وواقعية بين دوائر المدينة، بالإضافة إلى أنّ الصناعة قد لا توجد في المناطق الانتقالية فقط، وإذا أخذنا مدينة سكيكدة على سبيل المثال فلا يمكن أن يصدق هذا التصور. وقد أكدت ميلا أليهان "Milla Alihan" أنّ هذا النموذج يفتقر إلى الحدود الواقعية.[22] ويؤيدها في موقفها "موريس دافي "M.Davie" فكشف عن تنوع كبير في المهن والوظائف في نطاق المنطقة المحدودة، خاصة في أنماط استخدام الأرض، أما في دراسته عن المدن الكندية فقد توصل "دافي" إلى أن المنطقة المركزية تأخذ شكلا مربعا أكثر من حلقة دائرية، ويضيف إلى ذلك نتيجة هامة هي أنّ الصناعة توجد في أي مكان من المدينة خاصة قرب وسائل المياه وطرق السكك الحديدية بصرف النظر عن مدينة شيكاغو.[23]

2- المدخل الاقتصادي وسيادة المفهوم الطبقي:

يستند المدخل الاقتصادي كما تبين سابقا على المفاهيم والمقولات التي تربط أنماط الحياة الحضرية بالنشاط الاقتصادي كعنصر أساسي في مكونات البناء الاجتماعي الحضري، في ضوء تيارات نظرية مختلفة ترتكز في مجملها على البعد المادي

الإنتاجي، الصناعي والاقتصادي والتجاري وبالنظر إلى تعدد تفسيرات المدخل الاقتصادي في وصفه لأنماط الحياة الاجتماعية الحضرية ،فإنّه يمكن وضع بعض الانتقادات التي واجهت هذا المدخل وتمثلت أهمها في:

- ✓ اعتبار أن المجتمع الحضري على أنّه مجتمع طبقي مجزء حسب الملكية، الأمر الذي يعيق المنظرين وضع اتفاق عام حول نماذج الحياة في المدينة ،كما ورد في نظرية التدرج الاجتماعي، فليس بالضرورة أن نقسم المجتمع الحضري على أساس الطبقة الاجتماعية التي تحدد وفق الملكية للموارد الاقتصادية أو امتهانه لوظائف ونشاطات تجارية أو صناعية معينة.
- ✓ لا يمكن تصنيف المدن وتحديد خصائصها الحضرية وفق البنية المؤسساتية حسب ما ورد في نظرية المؤسسات ،والمدينة لا تأخذ الطابع المؤسساتي البحث ،حيث أنّ التسليم بذلك يعني إلغاء كل من البعد الاجتماعي والثقافي اللذان يميزان أشكال الحياة في المدينة. فدراسة المدينة في إطار مادي معين، يعني تجريدها من مفهومها الاجتماعي الذي يميز مختلف بناءاتها ونظمها.
- ✓ ينظر للمدينة حسب المفهوم الاقتصادي على أنها مواقع مكانية تشغلها نشاطات اقتصادية تنجم عنها بالضرورة صراعات طبقية، تمارس تأثيرا على العمليات الاجتماعية كما تبين في نظرية التشاحن الحضري، في حين أنّ المدينة هي تنظيم اجتماعي يعتمد ويتطلب الاتساق العام والمرتب الذي يقوم على مبدأ الاعتمادية المتبادلة والاستعارات المستمرة للبناءات الاقتصادية والاجتماعية ،في إطار التفاعل والحراك المستمر والمشترك الذي يحدد أنماط مختلفة وعامة يختارها المجتمع الحضري في أداء وظائفه التجارية ونشاطاته الاقتصادية داخل النسق المديني.
- ✓ اهتمام الدارسين في التفسير الاقتصادي للمدينة أمثال "كاستال"على تأثير الصراعات الحضرية والبناء المتغير للمجتمع ،واختلاف المصالح والقيم و ارتباط التنظيم الاجتماعي بالتصنيع الرأسمالي، في حين أنّ الحياة الحضرية بمفهومها الشمولي لا تتضمن المفهوم الصراعي الطبقي والذي قد لا يصلح تعميمه على البناءات الاجتماعية في دول العالم الثالث، إضافة إلى أنّ التنظيم الاجتماعي الحضري يشمل بناءات اجتماعية مختلفة ولا يشترط أنّ يسودها المفهوم الطبقي أو الارتباط المستمر بعمليات الصراع والتفاوت الاجتماعي.

3- البعد الديمغرافي وتركيزه على المتغير الإحصائي:

يشكل الاتجاه الإحصائي الديمغرافي نسقا فكريا رياضيا، يعكس اتجاه متميزا نحو الاهتمام بدراسة الحياة الحضرية، وفق التحليل الديمغرافي والذي اتخذ مجموعة من المداخل والأساليب في تحليل الارتباط المنطقي بين البعد الديمغرافي والإحصائي في تفسير الزيادات الطبيعية لسكان المدينة ذات الأحجام المختلفة.

ولكن يبدو أن مقومات هذا الاتجاه عجزت بشكل واضح في محاولة تفسير وفهم النموذج أو النمط الديمغرافي المصنف للمراكز الحضرية ،أو على الأقل فقد ارتكزت على نماذج عيانية اقتصرت على مناطق وتجمعات حضرية محدودة، قد لا يمكن تعميمها على جميع الدراسات الحضرية، ومن ناحية أخرى يرتبط التحليل السوسيولوجي الحضري لأشكال الحياة في المدينة ،على تحليل بنائي وظيفي يركز على علاقة تطور الظاهرة الحضرية الديمغرافية بظهور أشكال جديدة ومتغيرة من أساليب الحياة في المدينة والنظم والتنظيمات الاج المرتبطة بها كتقسيم العمل، تعقد الوظيفة الحضرية، ارتفاع عمالة المرأة، تأثير الهجرة في نمو المدينة، توزيع الأنشطة الحضرية... إلخ.

5- المدخل التاريخي وسيادة المفهوم التطوري للحياة الاجتماعية:

إن فحص إسهامات المدخل التاريخي المقارن يكشف عن معالجة بعض الاختلافات والتمايزات التي مرت بها التجمعات البشرية، وتحديدا في طرق العيش وممارسة النشاطات الحياتية المختلفة تركيزا على النشاط الزراعي وتحوله وانتقاله إلى أنماط أخرى من النشاطات الاقتصادية والصناعية كنتيجة حتمية لظهور الحياة الحضرية.

وبيد وأنه ثمة قصور في معالجة فكرة التغيير والتطور نحو نمط الحياة الحضرية بالاعتماد المطلق على المدخل التاريخي المقارن ذلك لأن الحياة الحضرية هي مجموع من الأنساق المتداخلة والمعقدة، لأن مثل هذا التصور قد يفعل في الواقع بعض المتغيرات والمؤشرات المهمة والتي تتدخل في تشكيل السيرورة التطورية للمجمع الحضري، خاصة أن لكل مجتمع تجربته الحياتية وبيئته الاجتماعية التي تشكل في مجملها التطور الحتمي والتفسيري لظهور أو تغير بعض أنماط الحياة.

إضافة إلى أن وحدات المقارنة في تفسير أنماط الحياة في أي مجتمع حضري، يتطلب صياغة متكافئة وصحيحة ومنطقية من الناحية الواقعية والعلمية لذلك فهي تتوقف على عدة من المؤشرات أهمها:

- تحليل البناء الاجتماعي.
- تحديد مظاهر التغاير السلالي، المهني.
- تحديد نمط البناء المهني.
- نمط العلاقات الاجتماعية.
- تحديد أنساق النشاطات الممارسة.
- تحديد الفترة والبيئة والسكان.
- تحديد أنماط التغير والاختلاف.
- تحديد أشكال التطور.
- تحديد نوع المجتمع ريفي، قبلي.
- تحديد أشكال وأنماط السلطة.

6-الاتجاه السيكولوجي وسيادة المفهوم الفرداني:

يحصر المدخل السيكولوجي موضوع أسلوب الحياة الحضرية في المتغيرات المرتبطة بالعوامل النفسية والعاطفية والسيكولوجية التي تدخل بشكل أو بآخر في تشكيل نمط من العلاقات التبادلية بين الجماعات الحضرية، والتي تستند إلى أنواع من التنظيمات الاجتماعية الخاصة التي تعتمد على درجة عالية من التعقيد المفرط، والصراعات حيث تحتكر الصفوة الحضرية العديد من التنظيمات كالمؤسسات والهيئات والنقابات... إلخ.

في حين أنه لا يمكن النظر إلى الحياة الحضرية على أنها أشكال من التنظيم الاجتماعي الذي يعرف دائما حالات من الاضطراب واللاتوازن وفقدان المعايير ـــ وانهيار النسيج الأخلاقي والاغتراب والفردانية، حيث تؤكد الكثير من الشواهد الامبريقية في المجتمعات الحضرية لا سيما العربية منها انها لا تزال تحتفظ بمعايير التضامن العضوي والعلاقات المتكافئة، كالجيرة، والعلاقات المتكافئة، ولا تزال أشكال العلاقات الاجتماعية القروية تسود المجتمعات الحضرية .وهو نفس السياق النقذي الذي قدم للفكر الخلدوني حول نمط الحياة في المدينة.

7-الاتجاه السياسي وسيادة النمط القانوني والإداري:

حسب المنظور والاتجاه القائم على المتغير السياسي والإداري للمدينة والذي يقر في أغلب الأحيان أن المدينة ترتبط وظيفتها الحضرية بالنسق الإداري والسياسي، كالمراكز الإدارية والحكومية وما يرتبط بها من مؤسسات التي تهتم بمصالح السكان.

لكنه في الحقيقة أن دراسة الحياة الحضرية في المدينة بالتركيز على المتغير السياسي أو الإداري، أمر انتبه إليه الكثير من الباحثين مؤكدين بأن الحضرية كمجال اجتماعي وكممارسة حياتية، لا ترتبط فقط بالوظيفة الإدارية والسياسية للمدينة ومن ثم فإنها ترتبط بعدة عوامل، ولكن يمكن أن نتصور بأن الحياة الحضرية كظاهرة ترتبط بالبيئة المدينية تواكب وتتغير وتتأثر بنمو وتغير وتطور الوظيفة السياسية والإدارية فيها،كما أن أصحاب هذا الاتجاه يرون بأن القوة السياسية لها دور أساسي في تشكيل المدينة من حيث التوطين والتوسع والبناء الايكولوجي والاجتماعي.

ويمكن القول بأن التسليم بهذا الموقف يجعل الباحث السوسيولوجي يقف عاجزا أمام تفسير بعض البناءات والنظم التي تميز الحياة الحضرية في ضوء نظم اجتماعية أخرى غير السياسية أو الإدارية.

8-الاتجاه الاجتماعي والثقافي وقصور البنى التفسيرية حول المفهوم الاجتماعي للحياة الحضرية:

بالنظر إلى مختلف التفسيرات التي قدمها المدخل الاجتماعي والثقافي والتي ترتكز في مجملها على العلاقات التبادلية بين المدينة والنظام الاجتماعي السائد فيها، إلا أن هذا الاتجاه قد أغفل العديد من الموضوعات التي تربط بين هذا الاتجاه والمتغيرات الأساسية المستقلة للبناء الاجتماعي الحضري والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

- البناء الاجتماعي والإيكولوجيا الحضرية.
- البناء الاجتماعي وعلاقة أنماط الحياة بظهور المجتمع المحلي الحضري وظهور المجتمع الصناعي والتكنولوجي.
- دراسة العلاقات بين الجماعات الحضرية في بنيها الثقافية وتأثيرها على أنماط التوزيع المساحي والجغرافي والتقسيم المهني للجماعات في المدينة.
- دراسة ديناميكية تغير النظام الثقافي والاجتماعي في المدينة وأثرها في توزيع الانشطة الحضرية وعمليات التفاعل المختلفة.
- قدرة الأنساق الريفية على التعايش والتأقلم في المناطق الحضرية وتكيف المهاجرين مع نمط الحياة في المدينة.

9-الاتجاه التنظيمي وغموض الصياغة النظرية:

يستند الاتجاه التنظيمي إلى المفاهيم والمقومات التي تفسر المدينة على أنها مثلا متميزا من التنظيم، الذي يشمل وحدات ووظائف معينة، ومن اللافت للنظر أن المدينة المعاصرة عرفت تعقدا نظاميا رهيبا يعكس في العديد من الحالات انتشار أشكال وأنماط مختلفة وجديدة من التنظيمات، وهو ما أغفله أصحاب هذا الاتجاه حيث لم يحددوا الوصف الامبريقي بين مختلف الترابطات المعقدة في البناء الاجتماعي المحدد لتنظيم اجتماعي معين، ومختلف التطورات التي قد تلحق به أو تطرأ عليه والتي قد تظهر في:

- الأنشطة الحضرية.
- المجاورات، التنظيمات الطوعية.
- المؤسسات الاقتصادية والتجارية والصناعية والخدماتية.
- المؤسسات الاجتماعية والدينية والتربوية كالأسرة، المدرسة، المسجد.
- غموض صياغة النماذج التي تصف خصائص التنظيمات الاجتماعية للجماعات الحضرية والتربوية.

10-الاتجاه التكنولوجي وقصور التحليل الحضري حول ثنائية التكنولوجيا ووسائل النقل:

من خلال عرض وفهم المحاولات التي بدلها أنصار الاتجاه التكنولوجي في تفسير النسق الحضري للمدينة، فيبدو أن أصحاب هذا المدخل قد ركزوا في محاولاتهم البحثية على متغير التكنولوجيا ووسائل النقل والاتصالات، وضمن هذا التوجه ظهرت بعض النقائص والمشكلات البحثية التي تنطوي عليها نماذج تحليلات الدارسين لدراسة المدينة كنسق تكنولوجي أهمها:

- ارتبطت مختلف تفسيرات البحوث الحضرية على متغير التكنولوجيا ووسائل النقل المرتبطة بالبنية الحضرية.
- إن سكان المدينة ومواقع إقامتهم وأعمالهم لا ترتبط فقط بوسائل النقل ومجالاته.
- إن التوزيع المساحي والجغرافي للأفراد قد يخضع لعدة عوامل ومؤشرات منها الديمغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وليست وحدها وسائل الاتصال وتقنياتها هي التي لها التأثير الأساسي والمباشر في تشكيل النمط الإيكولوجي للمدينة ،أو تحدد شكل العلاقات الاجتماعية السائدة فيها.
- ليس من الضروري أن تكون المدينة هي نتاج لوسائل النقل وأنماط التنقلات،لأنه توجد في المدينة جماعات سكانية تقطن منفصلة عن بعضها البعض بما يعرف بالعزل المكاني ،وتعرف تباعد فيزيقي رغم تواجد وسائل المواصلات.
- إذا كان نسق الاتصالات والمواصلات ينتشر بشكل مفرط في المدينة، كيف نفسر المدن الجديدة وطغيان المشاعر الفردانية في شخصية الفرد الحضري، ناهيك عن انتشار العلاقات المستقلة وامتدادها خارج حدودها التقليدية.

خامسا– الاتجاهات التنظيرية ومقاربتها نحو الوحدة النظرية:

بعد عرض مختلف المداخل النظرية و الأطر الفكرية المفسرة للحياة الحضرية وما يرتبط بها من مفاهيم و موضوعات، التي أسفرت في مجملها عن حالات من التباين و الاختلاف خاصة فيما يتعلق بالمرتكزات الأساسية و الدعائم الرئيسية لاتجاهات التنظير في الحياة الحضرية ،والتي شملت مرجعيات و أدبيات مختلفة تراوحت بين المداخل الايكولوجية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية والتاريخية....الخ.

كل ذلك مكننا من الاعتراف بأن كل الاتجاهات التي تم رصدها في هذه الدراسة ، لم تصل إلى وضع نموذج تصوري شامل وعام ،قادر على فهم و استيعاب كل المظاهر والتغيرات التي تصيب النسق الحضري. انطلاقا من هذه الضرورة القصوى، بات من الأجدر تكوين نظرة توفيقية حول اتجاه تكاملي يوضح التساند الوظيفي بين مختلف الأبعاد التي تناولتها المرجعيات السابقة، على اعتبار أن الحياة الحضرية مفهوم مادي و معنوي يعبر عن ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية و البنائية الناتجة عن الأفعال و السلوكات التي تتشكل داخل البناء الاجتماعي الحضري. و التي تعبر في مجملها عن خصوصية البيئة الحضرية و أشكال تطورها.

و من ثم يتوجب علينا كمشتغلين في هذا المجال أن ننظر إلى الحياة الحضرية على أنها نتاج لعمليات التطوروالتغيرات التي تحدث نتيجة لتفاعل الأفراد مع مختلف عناصر بيئتهم، باستخدام وسائل و أساليب حضارية و بطريقة تمكنهم من التكيف و الاستمرار والنمو و التطور داخل هده البيئة ،التي ترتبط لا محال بالتغير الاجتماعي وعمليات التحديث و العصرنة، فعوامل التحضروظهور المدن تتغيرة بتغير الحياة الاجتماعية ،وعليه فان دراسة الحياة الحضرية تحتاج إلى نظرة تصورية عامة وظيفية و متكاملة.

كما أنه أصبح من الضروري النظر إلى المدينة كنسق حضري شامل و معقد له عدة منطلقات ومرتكزات في ضوء تفاعلها وتداخلها ، و في هذا الصدد يرى كل من "نيزلر" و"بيري "وبروشيرجj.berry "r.neiler" , " "brochechert" ، أن نمو النسق الحضري يرجع إلى تعقد و تطور المجتمع الحضري الذي يؤدي العديد من الأدوار، تبدو في صورة تنوع عدد

من القوى المتشابكة،فبالإضافة إلى القوى الاقتصادية أكد الباحثان متغيرات أخرى تتمثل في الدخول العالية،و مستويات التعليم و تفضيلات أماكن الإقامة و أساليب الحياة.[24]

كما ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالمدخل الوظيفي التكاملي في العديد من الدول الفرنسية و أصبح محل تركيزهم الدائم في كتاباتهم البحثية ،ففي فرنسا و أمريكا أشار الباحثون إلى الحاجة إلى الدراسات التاريخية والايكولوجية و الاقتصادية و الديموغرافية و الثقافية...الخ، في الأبحاث السوسيولوجية المتخصصة التي تبحث في فهم و تفسير أشكال الحياة في المدينة .

و غير خاف أن مثل هذه الدراسات تشكل إطارا معرفيا مرجعيا يستند إليه أي باحث في الدراسات الحضرية، لاسيما أننا نعتقد بأن المدينة الجزائرية تحتاج إلى دراسات أكثر انضباطا وموضوعية في تحديد أنماط و نوعية الحياة فيها، و يستدعي ذلك الاهتمام والانطلاق من رؤى و مداخل و اتجاهات مختلفة بهدف تفسير بنية و تركيبة المجتمع الحضري الذي يعرف أشكال و مظاهر حضرية مختلفة ذات صلة بخصوصية و طبيعة هذا المجتمع.ضمن هذا المنحنى تسعى الدراسة الراهنة إلى تبني مدخلا وظيفيا يشخص الواقع الفعلي لطبيعة الحياة في المدينة الجزائرية،و ذلك من أجل تحديد جملة من المتغيرات الاجتماعية التي تؤثر في البناء الاجتماعي الحضري في المدينة من خلال النسق الأسري كوحدة أساسية ضمن النسق الحضري العام للمدينة.

سادسا_ واقع الحياة الحضرية في مدينة سكيكدة- مقاربة واقعية-:

بعد رصد أهم التحليلات التنظيرية والمقاربات الفكرية والواقعية لمفهوم الحياة الحضرية و متغيراتها الاجتماعية،يجدر بنا في الأخير أن نبحث في أهم النتائج التي تمخضت عنها الدراسة الميدانية حول دور المتغيرات الاجتماعية في تشكيل أساليب الحياة الحضرية، وفق تحليل سوسيولوجي يستند إلى طروحات الفكر النظري والإمبريقي في مجال سوسيولوجيا المدينة، والتي يمكن أن نتجاوز بمقارباتها إلى واقع المدينة الجزائرية من خلال منطقة مركز مدينة سكيكدة، كنموذج تمثيلي لدراسة وكشف مختلف المصاحبات الإجتماعية التي طرأت على المدينة الجزائرية في ظل التحولات التي تشهدها الحياة الحضرية المعاصرة. وذلك من خلال وصف واقع هذه الحياة و الأنماط الحضرية التي تتسم بها.

1_المجال المكاني:

لقد تم إختيار منطقة مركز مدينة سكيكدة كعينة تمثيلية ، وهي تضم 24 مقاطعة وتنتمي إلى النسيج الحضري للمنطقة المركزية في المدينة،وتشكل كذلك جزءا لايتجزأ من المنطقة القديمة للمدينة،تحوي هذه المنطقة مجموعة من النشاطات الحضرية مقارنة بالمناطق الأخرى التي تشملها المدينة، موزعة في منطقة لها خصائص محددة من حيث التركيبة الفيزيقية والبيئية والاجتماعية، تعرف حراكا اقتصاديا واجتماعيا نوعيا،مما يضفي على المنطقة طابعا عمرانيا ونمطا حياتيا خاصا والذي يوحي بالتواصل مع بعض الامتدادات التاريخية والثقافية.

تقع المنطقة في مركز المدينة تحديدا شمال مدينة سكيكدة، تضم(48) مقاطعة تم تحديدها من الخرائط الجغرافية الآتية(الخريطة الجغرافية للولاية، الخريطة الجغرافية للمدينة،الخريطة الجغرافية،موقع تواجد الأحياء)، تم إختيار12 مقاطعةبطريقة عشوائية مع توفر عدة اعتبارات جغرافية وسوسيو ثقافية. يحدها شرقا حي بوعباز وحي بشير دلباني وشمالا حي ابراهيم شرافة وحي ابراهيم بومعيزة، في حين يحدها غربا حي بويعلى وشارع الإخوة علوش أماجنوبا فيحدها حي محمود بوزبرة وحي محمد خميستي،تبلغ مساحتهاب79,5هكتاروتضم كثافة سكانية تقدر ب 26540 نسمة.

2_ المجال الزمني:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مراحل متتالية في البحث والتقصي حول جمع المعطيات النظرية والميدانية فاستغرقت جملة من الخطوات والمراحل أهمها مرحلة التجسدات الواقعية (المعطى الإمبريقي) التي تمت في سنة 2014 ، في الحقيقة تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل التي مر بها البحث وذلك بهدف اختيار المنطقة النموذجية والتمثيلية لمجتمع الدراسة والتي تستجيب لمختلف الاشكاليات النظرية والامبريقية التي ناقشتها الدراسة.

3_ المجال البشري وأساليب اختيار العينة:

بالنظر إلى توزيع أفراد العينة فوق رقعة مكانية واسعة ،تم تقسيم المجتمع إلى وحدات أساسية تتفرع بدورها إلى وحدات ثانوية ،تأخذ في التفرع بدورها إلى وحدات أصغر فأصغر. وبالطبع قمنا بإعداد خرائط لتحديد هذا التمايز المكاني،عبر المراحل السابقة الذكر بدء من تحديد المجموعات السكنية ،المقاطعات،عدد المساكن، عدد الأسر،دون إغفال تحديد الشوارع والأحياء عبر المنطقة المدروسة .

وإذا كان أسلوب اختيار هذه العينة يعرف بأسلوب المراحل المتعددة، فان هذا الأسلوب يجمع بين طريقة الاختيار العشوائي والطبقي (المقاطعات،المجموعات السكنية ، الأحياء ،المساكن). لقد تم اختيار عينة مكونة من 366 أسرة موزعة على(12) مقاطعة من أصل(48) مقاطعة ، والتي تشمل بعض(أسر مركز مدينة سكيكدة) وهي تنتمي للتجمع الحضري لمركز البلدية، موزعة عبر مجموعة من الأحياء تقع شمال المدينة كنطاق محدد ومحدود لاختيار عينة الدراسة

4_ نتائج الدراسة:

من خلال طريقة المسح بالعينة التي تم انتهاجها، و في ضوء الطروحات و المعالجة الإحصائية و الإمبريقية للبيانات و نتائج الدراسة. و التي تمكنا من خلالها من اختبار فروض الدراسة، توصلنا في الأخير إلى رصد مجموعة من الاستنتاجات حول العلاقات الإرتباطية بين المتغيرات البحثية و مؤشراتها الأساسية لموضوع المتغيرات الاجتماعية و أساليب الحياة الحضرية و التي يمكن توضيحها كالأتي:

أ_ المتغيرات الديمغرافية و تغير النمط البنائي (التركيبي –الوظيفي) للأسرة الحضرية:

كشفت لنا نتائج المعالجة الإمبريقية عن وجود علاقة دالة بين تنوع المتغيرات الديمغرافية و تغيرالنمط التركيبي و الوظيفي للبناء الأسري و ذلك وفقا للمعطيات الإحصائية التي تناولتها المؤشرات الآتية:

- %68,21 ⟵ مؤشر نمط الإقامة المستقل
- %54,64 ⟵ مؤشر حجم الأسرة المرتبط بالنمط الإنجابي الذي يتراوح بين 3إلى 05 أطفال
- %59,15 ⟵ مؤشر التركيب الجنسي و العمري للأبناء الذي يشير إلى إنجاب الذكور والإناث مع سيادة النوع الأنثوي ب27,12% وانتشار الفئة العمرية بين 11 إلى 16 سنة بنسبة 35,95 %.
- %81,69 ⟵ مؤشر تطبيق أساليب تنظيم النسل والذي يؤكد أن معظم الأسر تتبع هذا الأسلوب.
- %91,11 ⟵ مؤشر عدد مرات زواج رب الأسرة الذي يغلب عليه النمط الأحادي.
- 69,44 % و77,78 % ⟵ مؤشر طريقة الزواج الذي يغلب عليه نمط الاختيار الشخصي الخارجي .
- %89,07 ⟵ مؤشر الحالة العمرية للزواج والذي يتجه نحو سن 31إلى 36 سنة.
- % 99,66 ⟵ مؤشر الحالة التعليمية لأفراد الأسرة والذي يشير إلى ارتفاع نسبة المتعلمين في الأسرة مع سيادة النوع الأنثوي ب 63,33%

- 100 % ← مؤشر التعليم و تأثيره على تنظيم الحياة الأسرية بين الأفراد
- 100 % ← مؤشر التعليم و تأثيره على تنظيم الحياة بين الزوجين.
- %61,11 ← مؤشر عمل المرأة وارتفاع نسبة النساء العاملات
- 100 % ← مؤشر ارتفاع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق العائلي.
- 78,65 % ← مؤشر ارتفاع مشاركة المرأة العاملة في الحياة الاجتماعية الحضرية.

دل مؤشر نمط الإقامة الأسرية على أن أغلب الأسر في المنطقة هي من نوع الأسر النووية و الزواجية مع تواجد نمط العوائل الممتدة و المركبة، هذا ما يوحي لنا أن النظام العائلي التقليدي مازال يسود الوسط الحضري الجزائري و لكن في شكل آخر، حيث بدأت تنتقل الأسرة تدريجيا من عائلة ممتدة مركبة إلى عائلة صغيرة نووية ،حيث أصبحت تقتصر بنيتها على الوالدين و الأبناء، كما أن بعض هذه الأسر رغم أنها تتواجد مع العائلة لأسباب مختلفة أهمها مشكلات الإسكان في مدينة سكيكدة، إلا أنها تتمتع بالاستقلالية الإقتصادية و الإجتماعية. وهو ما أكدته نتائج معامل الارتباط كا2 الذي قدر ب20,23 أما قيمته الجدولية فتقدر ب15,51 عند درجة حرية8 وذلك بنسبة ثقة95% والتي تشير إلى وجود علاقة قوية بين رغبة الأفراد في استقلالية المسكن وظهور الأسر النووية الزواجية.

- أصبح النمط الإنجابي المفضل في الأسرة الحضرية الجزائرية هو من 03 إلى 05 أطفال كأقصى تقدير وهو ما أشارت إليه النتائج الإحصائية حيث قدرت العلاقة كا2 بين الأسر المبحوثة والنمط الانجابي المشار إليه قدرت ب17,78،أما كا الجدولية فتقدر ب12,59عند درجة حرية6. و بالتالي فهي أصبحت أسرة صغيرة الحجم خاصة عند خروج المرأة للعمل، حيث بدأت أشكال و أساليب التنشئة الاجتماعية تتغير نحو أشكال و ممارسات أكثر رسمية كظهور دور الحضانة، المربيات، و النوادي الرياضية و الثقافية...الخ.
- أكد مؤشر التركيب الجنسي و العمري لأبناء الأسر المبحوثة أن أغلبهم ذوي التركيبة الأنثوية و من فئة المراهقين و الشباب.
- تعتمد الأسرة الحضرية في مجتمعنا الحضري على أساليب و طرق التنظيم الأسري و التي من بينها أساليب تنظيم النسل ،و ذلك باتفاق كل من الزوجين بهدف المحافظة على حجم الأسرة الصغير أو المتوسط خاصة أن المرأة اليوم اكتسحت ميدان الشغل.
- تقل عدد مرات الزواج لدى الزوجين في الأسرة الحضرية، و لا سيما الزوج نظرا للظروف الاجتماعية و الاقتصادية، وبالتالي فهي تتسم بالزواج الأحادي.
- ينتشر نمط الزواج الإختياري الخارجي وذلك لتعدد العلاقات الإجتماعية سواء لدى النساء والرجال ، إضافة إلى تحرر المرأة من بعض القيم التقليدية التي تجبرها على الزواج ، وهو ما تؤكده قيمة كا2 التي تحدد العلاقة بين شكل الاختيار في الزواج ونوعه ،حيث قدرت ب11,8 ،أما كا الجدولية فتساوي5,99 عند درجة حرية2 ومستوى ثقة 95% .
- تفضل الأسرة الحضرية الزواج في حدود سن 31سنة إلى 36 سنة بحيث يصبح كل من الزوجين قادرين على تحمل المسؤوليات المادية و المعنوية، خاصة أن الإعالة الاجتماعية لعوائل الزوجين بدأت تتراجع و أصبح الزوجان

يعتمدان على نفسيهما بشكل مطلق تقريبا، في تجهيز أمورهم المادية قبل الزواج و توفيرها بعد الزواج كمسؤوليات الأبناء و الأسرة بصفة عامة.

- تتسم الأسرة الحضرية بانتشار التعليم بين أفراد الأسرة خاصة الأبناء الإناث مما يؤدي إلى تأنيث الأسرة الجزائرية الحضرية ،وتغيرالقيم الاجتماعية التقليدية التي كانت تنظر للمرأة على أنها أم تربي الأبناء و ترعى الزوج و عائلته فقط. و قد أكدت المعالجة الاحصائية بين مؤشر التعليم واتجاه الأفراد نحوه لاسيما الإناث قمنا بحساب كا2،حيث قدر ب16,8،أما كا الجدولية تساوي 9,55 عند درجة حرية 2 ومستوى ثقة 95%.
- إن انتشار التعليم في الوسط الأسري الحضري يساعد على تنظيم أساليب الحياة فيما يخص كل أشكال التنظيم الأسري سواء المتعلق بالأبناء، بالزوجين، أو بالأسرة ككل و شكل علاقتها حتى بالوسط الخارجي، مما يؤكد لنا أن الأدوار الأسرية في الوسط الحضري بدأت تأخذ الشكل الوظيفي النوعي المستقل.
- إن ارتفاع عمل المرأة في الوسط الحضري يدل على ارتفاع كل من مشاركتها الاجتماعية و مسؤولياتها اتجاه نفسها و أسرتها.
- أصبحت المرأة الزوجة في الأسرة الحضرية تعتمد بشكل كلي تقريبا على إمكانياتها الذاتية و تشارك في إعالة الأسرة، مما يؤكد مستوى التفاعل بين العلاقات الأسرية وظهور نوع من المشاركة الإجتماعية و الاقتصادية بين الزوجين خاصة في ظل الظروف الاجتماعية الراهنة،وهو مؤشر يدل على تغير الأدوار داخل الأسرة.
- تغير البناء الوظيفي للأسرة الحضرية إلى أشكال أخرى من التنظيم لا سيما الجانب الوظيفي الذي يتعلق بالمرأة (الزوجة العاملة)، حيث أثبتت المعطيات الإحصائية و الإمبريقية أن معظم النساء العاملات لهن بدائل اجتماعية ثقافية مختلفة ،حيث يشاركن في الجمعيات خاصة النسوية منهاو حتى النشاطات الثقافية و الدينية و السياسية، الأمر الذي يفضي لنا بتغير و انفتاح القيم الإجتماعية الحضرية نحو تنوع و تعدد العلاقات الخارجية و التحرر من السلطة الذكورية.

ب_ تغير العلاقات الاجتماعية وسيادة العلاقات الأسرية الخارجية الفرعية :

بعد المعالجة الإمبريقية و عرض مختلف نتائج المعطيات الإحصائية كشفت لنا هذه الأخيرة، أن هناك تغير في العلاقات الاجتماعية في مدينة سكيكدة نحو العلاقات الأسرية الخارجية الفرعية و ذلك بعد اختبار المؤشرات الآتية:

- 55,20 % ⟵ مؤشر عدد مرات اجتماع أفراد والذي يسفر عن إجتماع أفراد الأسرة أسبوعيا.
- 54,95% ⟵ مؤشر أسلوب اتخاذ القرار بشكل جماعي.
- 100 % ⟵ مؤشر قضاء وقت الفراغ والذي يشمل مشاهدة التلفاز أوالإستماع إلى الإذاعة بنسبة 29,24%، الأنترنت بنسبة15,38%،نفس النسبة بالنسبة لكل من المبحوثين الذين يمارسون الرياضة، ويترددون على مقاهي الأنترنت وقاعات الشاي ،خاصة بالنسبة للرجال والشباب
- 80,87 ⟵ مؤشر تبادل أفراد الأسر الهدايا.
- 100 % من إجمالي 315مبحوث ⟵ مؤشر تبادل الزيارات العائلية في المناسبات الدينية والاجتماعية
- 97,55% ⟵ مؤشر أوقات الزيارة والتي تكون أيام العطل وفي الفترة المسائية.
- 58,83 % ⟵ مؤشر أسلوب التواصل الأسري. والذي يغلب عليه الإتصال بالهاتف

- 67,21 % ← مؤشر البعد المجالي عن الأهل والذي يسفر عن رغبة المبحوثين في السكن بعيدا عن الأسرة.
- %66,66 ← مؤشر أصدقاء الأبناء خارج وسط الجيرة والقرابة
- %33,90 ← مؤشر تبادل الزيارات مع الجيران.
- % 68 ← مؤشر مصدر طلب المساعدة من الأصدقاء.
- %89,04 ← مؤشر مساعدة الجيران بمختلف أنواعها المادية أوالمعنوية أو كلاهما معا.
- %52,19 ←مؤشرمدى وجود لجان الأحياء في المنطقة، والذي أثبتت النسبة عدم وجودها في بعض الأحياء.
- %24,59 ←مؤشر ممارسة عادة التويزة بين الجيران.
- %62,94 ←مؤشر ارتفاع مشاركة أفراد الأسرة في النشاطات الحضرية خاصة الرياضية منها.
- %62,84 ←مؤشر طبيعة العلاقات الاجتماعية عبر شبكات التواصل الاجتماعي والتي تنتشر بين الأصدقاء و تشمل العلاقات الخارجية المتنوعة .

- دلت النتائج الكمية على أن أغلب أرباب الأسر يمارسون العلاقات الأبوية مع أبنائهم في إطار الأساليب الحوارية التشاورية التي تقوم على الاختيارات الجماعية ،مع عدم نفي ظهور نوع آخر من الأسر التي تمارس السلطة الأبوية في أطرفردية.
- يجتمع أغلب أفراد الأسر المبحوثة مرة أسبوعيا،وهو ما يدل على تغير الظروف الاجتماعية ، ككثرة العلاقات الاجتماعية والالتزامات الأسرية سواء تعلق الأمر بالآباء أو الأبناء.
- أجمع جل أرباب الأسر على أن معظم أفراد الأسرة يقضون أغلب أوقات فراغهم في مجالات مختلفة مع ظهور نسبة قليلة منهم تفضل الإجتماع بالأسرة وهو مايدل على ظهور أشكال أخرى من العلاقات الإجتماعية ،والتي تشكلها الجماعات البديلة كأصدقاء النادي،زملاء العمل ،علاقات شبكة التواصل الإجتماعي،عموما مختلف العلاقات التي تنشأ مع تنوع النشاطات.
- تمارس الأسرالمبحوثة عادة تقديم الهدايا بين الأفراد ،وهو مايشير إلى اهتمام الأسرة الحضرية النووية ببعض السلوكات الإجتماعية والتي ترتبط عادة بالأعياد والمناسبات الدينية والاجتماعية.
- تتبادل الأسر الحضرية الزيارات العائلية الدينية منها والاجتماعية خاصة في المناسبات الدينية و لو بشكل قليل حسب ما صرح بعضهم خلال الزيارات الاستطلاعية،وهوما يعطي خصوصية اجتماعية لشكل العلاقات الأسرية الحضرية رغم التغيرات التي فرضتها الأنماط المعيشية الحضرية على البناء الأسري، و التي توحي بأن قيم التآزروالتضامن لا تزال موجودة في مجتمعاتنا الحضرية ،خاصة لدى المرأة و لو بشكل ضعيف، و هو ما يؤثر على شكل العلاقات الاجتماعية التي رغم تغيرها لا زالت تحتفظ ببعض مظاهرها.
- تختار الأسر مواقيت الزيارات العائلية في العطل الموسمية، كما أصبحت وفق مواعيد محددة، بمعنى بدأت العلاقات الاجتماعية القرابية تأخذ الشكل الرسمي المؤطر بأساليب و أشكال معينة كالاتصال المسبق، تحديد الموعد...الخ.
- تختلف أساليب التواصل الأسري لدى الأسرة الحضرية ولكن أصبح الأفراد يفضلون التواصل عن طريق وسائل الاتصال كالهاتف أو السكايب، وتبريرهم في ذلك أنها أقل جهد، سريعة، قليلة التكلفة، هذا ما يفقد العلاقات

الاجتماعية لحميميتها خصوصا تلك التي تقوم على التآزر و التضامن، مما يجعلها تعرف نوع من التراخي و الإنقطاع مع الشبكة القرابية.

- تفضل الأسر الحضرية البعد المجالي عن الأهل ، وذلك لأسباب مختلفة أهمها تؤكد سيادة النمط الاستقلالي للأسرة الحضرية، وهوما أشارت إليه المعالجة الإحصائية لكا2 والتي قدرت ب12,7أما كا الجدولية فقدرت ب5,99% عند درجة حرية 6،وهي تبين العلاقة الطردية بين ظهور الأسر النووية ورغبتها في الاستقلالية والاتجاه نحو الخصوصية الأسرية.
- تفضل الأسر الحضرية أن يكون أصدقاء أبنائهم خارج وحدة الجيرة و القرابة وهو ما يدل على أن الفرد الحضري بدأ يبحث عن شبكة علائقية أخرى بديلة للتحرر من بعض الضوابط غير الرسمية التي تتحكم في سلوكاته و مواقفه، إضافة إلى رغبته في الإحساس بشعور الاستقلالية و الحرية و التحرر من الروابط الأسرية ،و حتى علاقات الجوار مما يؤثر على البنية العميقة للمجتمع المحلي و هذا بطبيعة الحال ما يوحي بالتحول في بنية المجتمع.

- لا يزال القليل من الأسرالحضرية التي تتبادل الزيارات بين الجيران، وهو راجع إلى الخصوصية الأنتروبولوجية والاجتماعية والثقافية وحتى الايكولوجية الخاصة بالمنطقة، ولكنها عموما أصبحت تمارس في حدود أطر مغايرة عما كانت عليه سابقا من الناحية الشكلية أو الوظيفية، حيث أصبحت تغلب على شكل علاقات الجوار علاقات المنفعة، المصلحة، الأنانية، الفردانية كما بدأت تبتعد عن المشاركة و التفاعل الوجداني.

- تفضل الأسرة الحضرية المساعدة من طرف الأصدقاء، وهوما يدل على تغيرالعلاقات الاجتماعية الأسرية نحو العلاقات الاجتماعية خارج الحدود التقليدية، رغم سطحيتها مما يؤثرعلى شكل العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة.
- رغم ضعف العلاقات الجوارية إلا أن هناك امتداد وتواصل مع بعض القيم الإجتماعية التي تسود المجتمعات المحلية المغلقة، حيث اتسمت هذه العلاقات بمختلف أشكال التضامن والتساند سواء كان ماديا أو معنويا.

- لا تزال العديد من الأحياء في الوسط الحضري، لا تمتثل لأشكال التنظيم الاجتماعي الحضري الحديث، بحيث أكد ت المعطيات الكمية للدراسة ،أن بعض سكان المنطقة لا ينتظمون داخل لجان أحياء تتكفل بكل شؤون و مشكلات المنطقة، و ذلك لإحساسهم و شعورهم بحالات من الإنتماء إلى المجتمع المحلي، و تبادل مشكلاتهم بطرق شخصية خارج إطار العلاقات الرسمية وعلى أساس الإرتباط المكاني و التفاعل المباشر.
- بدأت الكثير من الأسر تتخلى عن العادات و الممارسات الاجتماعية التقليدية كعادة التويزة، خاصة في ظل تأثيرات الأنماط المعيشية الحضرية الراهنة ،والتي تعتمد على الأنماط الإستهلاكية السريعة والجاهزة، حيث كانت هذه العادة تزيد في توطيد العلاقات الاجتماعية وتمنحها مجموعة من الخصائص الإجتماعية أهمها التضامن و التعاون و الولاء.
- يمارس الأفراد في الوسط الحضري نوعا آخر من العلاقات الاجتماعية وهذا راجع إلى تعدد البدائل الثقافية و تنوع النسق الاجتماعي خارج الأسرة، حيث تعطي للفرد مجالا واسعا من الإختيار تتعدد فيه الثقافات و أشكال التنظيم الاجتماعي ،و فرص التوافق الثقافي و الفكري و السلوكي.
- يتجه أغلب أفراد الأسر الحضرية نحو استخدامات طرق تواصل بديلة ،أكثرها انتشارا هي شبكات التواصل الاجتماعي ،وهو ما يدل على تغير النسق الثقافي و الاجتماعي لدى هذه الأسر. خاصة لدى الشباب و ذلك

لسهولة و سرعة التواصل، كما أن أغلب علاقاتهم هي علاقات جديدة، تأخذأشكال مختلفة، وهومايوحي لنا بأن المجتمع الحضري في مركز مدينة سكيكدة بدأ يأخذ ببعض مظاهر التطوروالارتقاء بتغيير الأساليب التقليدية في أشكال التواصل الاجتماعي، التي أثرت بدورها على شكل العلاقات القرابية و جعلتها أكثر هشاشة.

ج _ تنوع العوامل السوسيو– ثقافية والسوسيو –اقتصادية وتعدد أنماط الاستهلاك:

إن الاجراءات الإمبريقية مكنتنا من اختبار مؤشرات علاقة المتغيرات السوسيوثقافية و السوسيواقتصادية بتنوع أنماط الاستهلاك و التي تم ضبطها و حصرها على النحو الآتي:

- 54,64 % ⟵ مؤشراستعمال اللهجة السكيكدية حسب الموطن الأصلي.
- 55,19% ⟵مؤشر تأثر الأسرة بالعادات الاستهلاكية التقليدية (القديمة) حسب الموطن الأصلي.
- 50,81% ⟵مؤشر الموطن الأصلي و تأثر الأسرة بالعادات الاستهلاكية (مدينة سكيكدة).
- 80,81% ⟵مؤشر تأثر الأسر بالإعلانات و اللافتات الإشهارية.
- 40,98 % ⟵مؤشر الفئة العمرية و الطلب على الإستهلاك. والتي شكل ت غالبيتها فئة الشباب .
- 72,18% ⟵مؤشرمتوسط دخل رب الأسرة والذي يتراوح في حدود متوسطة من 40000دج فما فوق.
- 88,53 % ⟵ مؤشر عدم توفر مصادر الدخل الأخرى.
- 100 % ⟵مؤشر تنوع أنماط الإستهلاك.
- 100% ⟵ مؤشر التسوق من الأروقة والمراكزوالمحلات التجارية العصرية .
- 95,62% ⟵ مؤشر تأثير الحياة الحضرية على تنوع أشكال الإستهلاك.

تعتبر اللهجة السكيكدية هي الرمز الاستهلاكي الثقافي الأكثر تداولا رغم التداخل الثقافي الذي يضفي نوعا من التغيرات على البناء الاجتماعي الحضري من الناحية الثقافية و الأنثروبولوجية، ففي المنطقة تسود اللهجة الريفية و لهجات مختلف المناطق الحضرية و اللهجة السكيكدية مما يجعل ظهور مجموعة من الثقافات الفرعية تمثلها مختلف اللهجات المستعملة. وقد أثبتت كا2 قوة العلاقة بين ظهور اللهجات المختلفة ولهجة المنطقة المبحوثة حيث قدرت ب12,24 عند درجة حرية5 ومستوى ثقة 95%.

- تمزج المدينة بين أشكال مختلفة من الممارسات الاستهلاكية القديمة والممارسات الاستهلاكية الحديثة ، ومع تنوع الثقافات في المنطقة فإنه تظهر حالات كثيرة من التزاوج بين النمط الاستهلاكي الشعبي– حضري، النمط الاستهلاكي ريفي – حضري، النمط الاستهلاكي الحضري–حضري و المقصود به العادات القديمة الموجودة لدى الأفراد الذين موطنهم الأصلي حضري، بينما الثانية فهي تخص العادات الاستهلاكية الموجودة في مدينة سكيكدة. وهو ما أكدته كا^2 حيث قدرت 11,5 عند درجة حرية 2 و ومستوى ثقة 95%،وهي تفسر العلاقة الطردية بين تنوع العادات الاستهلاكية في المنطقة بين الممارسات التقليدية والممارسات العصرية رغم التوجه الايجابي للقيم الجديدة .
- تتنوع المتغيرات الثقافية وتؤثرعلى أنماط الاستهلاك التي أصبحت تتسم بالتشتت الاستهلاكي رغم الظروف الاقتصادية للأسرة، حيث تؤثرالخصوصيات الثقافية والاجتماعية المحلية الخاص بنمط الإقامة الأصلي أو مفتوحة على مختلف البدائل الثقافية من ثقافات أخرى على القيم الاستهلاكية ،إضافة إلى أن مدينة سكيكدة هي مدينة مفتوحة و ليس لها نمط نوعي محدد في طريقة الحياة، مما يجعل ساكنيها يتأثرون بمختلف العادات و القيم الاستهلاكية المتواجدة في المنطقة، وبحساب

كا^2 والتي قدرت ب12,58 عند درجة حرية 6 ومستوى ثقة95% فإنها أثبتت العلاقة الطردية بين نمط حياة سكان المنطقة وتنوع أساليب العيش فيها.

- تتأثر القيم الاستهلاكية في الوسط الحضري بمختلف النماذج الثقافية التي تروجها وسائل الإعلام المختلفة، و رغم محدودية الجانب الإعلاني الإشهاري في المجال المورفولوجي للمنطقة إلا أن ذلك لا يستثني تأثيرها على الأفراد، كالإعلانات الخاصة بالاتصالات، إعلانات لاعبي الكرة ...الخ، كما يتأثر الأفراد بمختلف الإعلانات التي تعرض عبر وسائل الإعلام،كل ذلك من شأنه أن يشكل قيم ثقافية إستهلاكية جديدة.
- يتأثر النمط الاستهلاكي بالفئة العمرية للفرد لاسيما الشباب،دون استثناء النساء و الأطفال نظرا للإغراءات المادية و المعنوية التي تمارسها السلع المعروضة.
- يتسم النمط الإستهلاكي لسكان المنطقة بتعدد الاستخدامات المادية كالوسائل التكنولوجية خاصة الحواسيب والهواتف الذكية، المعدات و الأجهزة المنزلية، السيارة...الخ. و هو ما يؤكد تأثير ثقافة الاستهلاك التراكمي والمتنوع، لدى الأسرة الحضرية والتي تهيمن عليها نوعية الحياة و المظاهر الاجتماعية في المدينة ،و رغم ذلك تبقى المكانة الاجتماعية، أنماط الإقامة، أنماط الاستهلاك كلها محددات سوسيو اقتصادية –ثقافية تتدخل في تحدي نوعية الحياة.
- هناك علاقة بين أشكال التسوق و أنماط الاستهلاك، حيث يفضل الشخص الحضري التسوق من الأروقة والمراكزالتجارية العصرية، أين تختلف وتتعدد أشكال وصور الإستهلاك وهوما سوف يؤثر على الثقافة الإستهلاكية لدى أسر المنطقة.
- تؤثر المدينة على تنوع و تعدد أشكال الاستهلاك نظرا لهيمنة البدائل الثقافية والاقتصادية المفتوحة مما يؤثر على الأسلوب الحياتي لسكان المنطقة والذي يعرف تشتتا معيشيا في طرق العيش والتي تتسم في غالبها بالمظاهر المادية، و تخضع للتطور الثقافي و التكنولوجي الذي أصبح يميز أغلب أشكال الاستهلاك.

د_ تنوع المتغير المورفولوجي (السوسيو مجالي) وتعدد وظائف المجال الحضري :

لقد مكنتنا تقنية الملاحظة بمختلف مراحلها من تحديد بعض أشكال الحياة الخاصة بتأثير المتغير المورفولوجي أو السوسيو مجالي على تنوع وظائف المجال الحضري في مدينة سكيكدة حيث قدم الاختبار الإمبريقي للمؤشرات مجموعة من النتائج و التي جاءت كالآتي:

- مؤشر مورفولوجيا الحي و البنايات.
- مؤشر مورفولوجيا المجال الحضري للمقاطعات.
- مؤشر الحراك التنقلي.
- هناك علاقة بين مورفولوجيا الأحياء و البنايات في المنطقة المبحوثة و ارتفاع معدل الكثافة السكانية و شدة التزاحم ،خاصة أن المنطقة تقع في وسط المدينة مما يجعل التركز السكاني مرتفعا في هذه المنطقة لأن الطلب على نوع الخدمات فيها يكون متزايدا.
- هناك علاقة بين مورفولوجيا المجال الحضري و تنوع الخدمات و الوظائف الحضرية حيث أن رغم بعض الخدمات التي تتوفر في المنطقة، إلا أن التجهيزات الموجودة فيها لم تأخذ بعد الطابع العصري كالمركبات التجارية و العصرية و على الرغم من ذلك تعتبر هذه المنطقة المركز الحضري الأول في المدينة، حيث تتنوع الخدمات و التجهيزات الحضرية وتتركز

فيها بشكل حصري مجموعة من النشاطات التجارية و الاجتماعية و الاقتصادية والمهنية و الثقافية، رغم سيادة النشاط التجاري و التي جعلت من المنطقة متعددة الوظائف بشكل غير واسع الانتشار والتنوع ،فأصبح هناك حراكا وظيفيا مهنيا واجتماعيا يتميز بالتركز و شدة التقسيم وانتشار عمالة المرأة.

- أثبتت المعالجات الإمبريقية للبيانات الكيفية و الكمية أن مركز المدينة تعرف حراكا تنقليا نوعيا يتماشى مع ثقافة المنطقة، نوع الخدمات، القيم الاجتماعية السائدة فيها، لأنه رغم محدودية من الناحية التجهيزية العصرية إلا أن مختلف الفئات الاجتماعية تمارس تنقلاتها اليومية داخل المجال الحضري التي تقيم فيه ،و ذلك حسب الأشكال الحياتية التي يتبنوها، كما أنه نظرا للطلب المتزايد على الخدمات و زيادة التفاعل بين المنطقة و ساكنيها فهي تكاد تعرف انتشار لحركة السكان في كل الأوقات تقريبا ما عدا أوقات غلق المؤسسات و المحلات.

هـ المتغيرات الاجتماعية ودورها في تشكيل أساليب الحياة الحضرية:

بعد رصد كل من المؤشرات الإختبارية للدراسة و إخضاعها للتحليل و التفسير من خلال اختبار العلاقة الارتباطية بين تنوع المتغيرات الاجتماعية وتعدد أشكال الحياة الحضرية في مدينة سكيكدة ، يمكننا أن نستنتج ما يلي:

إن للمتغيرات الديمغرافية دور في تشكيل النمط البنائي التركيبي و الوظيفي للأسرة الحضرية حيث تتجه أغلبها إلى نمط الأسرة الزواجية النووية متوسطة إلى صغيرة الحجم مع تواجد نمط العوائل الممتدة و المركبة.

تفضل الأسرة الحضرية النمط الإنجابي المختلط مع سيادة النوع الجنسي الأنثوي، أما حجمها فهو يتراوح في حدود من 03 إلى 05 أطفال كحد أقصى، أما بالنسبة للتركيبة العمرية للأبناء فهي تتفاوت بين المراهقين و الشباب، كما تمارس الأسرة الحضرية مختلف أساليب التنظيم الاجتماعي التشاركي كتنظيم النسل، تقسيم الأدوار، مشاركة الذكروالأنثى في الوظائف المنزلية مع سيادة الأسرة الأبوية في تحمل مسؤولية الأسرة، إضافة إلى أنها تتسم بأحادية الزواج، يتراوح متوسط سن الزواج فيها من 31 إلى 36 سنة، يتميز أفرادها بارتفاع المستويات التعليمية خاصة الأبناء الإناث، مما يساعدها على تبني أساليب حياتية أكثر انتظاما و تنسيقا، حيث يسود نوع من التفاهم بين الزوجين، رغم عدم توفر الاستقلالية المجالية في بعض الحالات،إلا أنه يسود لدى بعض الأسر نوع من الاستقلالية المادية، و التي ترتفع فيها مشاركة المرأة في شتى أنواع الإنفاق العائلي، ناهيك عن مشاركتها و اندماجها في مختلف النشاطات الحضرية في الحياة الاجتماعية، كذلك لمتغير العلاقات الاجتماعية دور في تحديد نمط الممارسات الاجتماعية مع الأفراد و الجماعات ، حيث ثبت أنها بدأت تتغير نحو العلاقات الخارجية النوعية و المتعددة، رغم بقاء الأفراد على أشكال من الاتصال و التواصل القرابي، مما يدل على أن القرابة تمثل إرثا اجتماعيا ثابتا و عميقا في مجتمعاتنا الحضرية، و التي لازالت تتجسد على شكل رقابة اجتماعية كمؤشر على امتداد بعض القيم التقليدية نحو أساليب الحياة الحضرية ، حيث بدأت تظهر الأسرة النووية في شكلها البنائي و الوظيفي في ظل وجود النظام القرابي القديم، مما أدى إلى ظهور نوع آخر من العلاقات التي تعيد الإنتاج و المحافظة على ديناميكية الروابط القرابية في شكل مختلف و في إطار تنظيم اجتماعي مغاير، حتى وإن كان الانتقال المجالي و الاقتصادي قد وفر لهذه الأسرة كامل المقومات لإقامة العزلة و بعض الحواجز الاجتماعية بينها وبين أقاربها نتيجة لبعض الخصائص الإقتصادية والثقافية .

وعلى أساس معطيات البحث، فقد اتضح أن الأسرة الحضرية تميل إلى مزج مظاهر الوحدة القديمة و البدائل الجديدة المتمثلة في الجماعات الفرعية فحتى علاقة الأسرة بوحدة الجوار بدأت تتغير نحو أشكال أكثر رسمية رغم أنها مازالت مستمرة و تؤدي بعض الوظائف الاجتماعية الكامنة ،حيث أنها في كل الحالات تمثل شكل اجتماعي لأقصى الحدود

يحافظ على محلية الكيان الاجتماعي كالولاء، الانتماء. كما أن ذلك لا ينفي انفتاح الأسرة الحضرية على علاقات خارجية تربطها العلاقات الرسمية التعاقدية كالمشاركة في النوادي، الجمعيات،العلاقات المهنية،علاقات الصداقة...إلخ، حيث تحررت الأسرة من سلطة النظام الأبوي التقليدي و ضوابطه غير الرسمية من عرف و عادات و تقاليد تتحكم في تحديد شكل حياة الأفراد و نوعية علاقاتهم.

وللمتغيرات السوسيوثقافية والسوسيو اقتصادية دور في تشكيل أنماط الاستهلاك لدى الأسرة الحضرية، حيث تؤثر العوامل الثقافية في تشكيل نوعية النمط الاستهلاكي الخاص بالمنطقة الحضرية، وتلك العوامل قد تشترك بين عوامل ثقافية قبلية وعوامل ثقافية بعدية، و يعنى بذلك تلك التي يأتي بها الفرد من الوسط النازح منه إذا كان موطنه الأصلي غير المدينة التي يقطن فيها، و التي يكتسبها عن طريق الاحتكاك بمختلف البدائل الثقافية التي تتيحها المدينة كتأثيرات الإعلام، المجال،العادات ،الممارسات...الخ، مما يجعل ظهور نمط الاستهلاك يأخذ الطابع النوعي و له خصوصية التزاوج بين النمط الشعبي–حضري،الريفي –حضري،–الحضري–حضري. على اعتبار أن لكل وسط اجتماعي حضري أنماط استهلاكية خاصة و أنماط استهلاكية عامة. الأولى تخص المنطقة أما الثانية فهي تخص معظم الأوساط الحضرية.

كما أن للمتغيرات السوسيواقتصادية تأثير كبير على النمط الاستهلاكي خاصة فيما يخص الدخل، المكانة الاجتماعية، الوضع الاقتصادي، أشكال التسوق، كل ذلك من شأنه أن يحدد طبيعة أشكال الاستهلاك في الوسط الحضري و التي كانت تتوافق مع طبيعة البيئة المورفولوجية للتجهيزات الحضرية ، لاسيما الاقتصادية و الثقافية و التجارية.

كما أن للمتغير المورفولوجي (السوسيومجالي) دور في تنوع الوظيفة الحضرية و الحراك التنقلي لدى الأفراد، حيث تؤدي تنوع التجهيزات و الخدمات الحضرية إلى ظهور التركز السكاني و تنوع الوظائف و المهن الحضرية، زيادة التقسيم المهني و ظهور التخصصات و أشكال مختلفة من التنظيم الاجتماعي، المؤسسات، المراكز، المركبات، الإدارات...الخ، كل ذلك من شأنه أن يخلق تفاعلا إيجابيا بين المنطقة و ساكنيها و حتى بين المنطقة و زائريها، حيث تعرف هذه الأخيرة كثافة عالية من السكان و زيادة تنقلاتهم اليومية التي تخضع هي الأخرى إلى نمط من التنظيم الاجتماعي الحضري.

خاتمة:

كشفت لنا الأدبيات الحضرية المعتمدة في الدراسات الحضرية أن الباحثين قد اختلفوا في تحديد خصائص الحياة الحضرية ،باختلاف توجهاتهم النظرية والامبريقية والتي تحدد في مجملها التصور العام للحياة في المدينة، ولقد اهتم السوسيولوجيون بدراستها باعتبارها ظاهرة اجتماعية قبل أن تأخذ أي طابع آخر دون أن يستثنوا خصائصها التنظيمية والبنائية انطلاقا من طبيعة نظمها ونمط العلاقات الاجتماعية داخلها وأساليب أداء الأفراد لوظائفهم وممارساتهم السلوكية اليومية.حيث مثلت المدينة كموضوع للدراسة في علم الاجتماع اهتماما يتعدى الجانب التخطيطي الفيزيقي ، بل أكد السوسيولوجيون الحضريون على أنها تركيب معقد من الأنساق القيمية والتنظيمية والاجتماعية المتعددة الأبعاد والأشكال.

ضمن هذاالمنحى اتجه الإطار المفهومي والتصوري لموضوع المتغيرات الاجتماعية والحياة الحضرية والذي أفصحت نتائجه البحثية عن أهم الخصائص الحضرية في مدينة سكيكدة في تفاعلها مع مختلف التنظيمات الاجتماعية،والتي أسفرت عن واقع أعطانا صورة حقيقية عن طبيعة الحياة في المدينة الجزائرية وهي ناتجة عن تبدل وتغير نمط الحياة الاجتماعية في المدينة بوجه عام والتجليات التي تنطوي عليها داخل الأنساق الاجتماعية والثقافية للبناءات التي تتدخل في تشكيل الوحدات الاجتماعية الحضرية ،الأمر الذي أحدث تحولات في البناء الاجتماعي الحضري الذي يرتبط بأساليب وأشكال التنظيم في

المدينة ، والذي يتسم بخصائص نمطية نوعية تتراوح بين الطبيعة المحلية والممارسات الجديدة ، وهي في الوقت ذاته تسفر عن العديد من العوامل التغييرية والمؤشرات التحديثية.

فطريقة الحياة الحضرية رهينة بجملة من الظروف المادية واللامادية،أثرت على مختلف مجالات الحياة ونظمها ومؤسساتها، كالبناء الأسري الذي تحول بفعل عوامل التغيير والتحديث إلى إنتاج بناء تركيبي وظيفي أسري يتسم بسمات نوعية خاصة في طرق العيش ، والتي تأثرت بديناميكية الممارسات الاجتماعية التي تتم داخل البناء الاجتماعي الحضري، كالسلوك، الفعل،اللغة ،والأساليب المحددة لها وهي تتأثر إجمالا باختلاف الظروف والمواقف الاجتماعية التي تحيط بالمدينة، كما أنها تتجسد غالبا ضمن أطر وبناءات اجتماعية مختلفة.

_الهوامش والمراجع المعتمدة:

[1]–أحمد زايد،علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكيةوالنقدية،دار المعارف،القاهرة،1981،ص8

[2]-Durkeim.E.Le suicide, edition champ urbain, paris, 1982, p35

[3] - Max Weber, La ville, Edition Urbain Aubier, Paris P39

[4]–Linton M,La théorie de la structure Sociale, Les éditions de minuit le sens commun, 1970p75 .

[5] - Karl Marx and Friedric Engles, Manifesto of the communist party ,selected in one volume , London lawrence and wishart, 1968, P38.

[6] – ألفت عبد الهاي الأباصيري،نظريات علم الاجتماع بين النقد والتحليل،دار الاباصيري للنشروالتوزيع ،القاهرة ،2014، ص50.

[7] –كويتلوف، التحضر في الشرق الأوسط، ترجمة رمضان عربي خلف الله، المنشأة العامة للنشر والتوزيع،القاهرة، 1984،ص 60.

[8] – السيد حنفي عوض، علم الإجتماع الحضري، مكتبة وهبة، القاهرة، 1987، ص 40.

[9]–عماد الدين الأربكي،الحياة الحضرية بين التنظير والتطبيق،مطابع جامعة الملك سعود،المملكة العربية السعودية، 2013، ص150.

[10] –فاروق العدلي، سعد جمعة، علم الإجتماع الحضري، .مكتبة الاسكندرية،1998، ص 69.

[11]– Robert. R.ville et planification, edition le champ des sciences, 2012, p 58.

[12]– Richart.H, analyse social de la ville, masson paris, 1980, p 120.

[13]– حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص 95.

[14] – السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1984، ص 105- 106.

[15] – محمد الجوهري، علم الاجتماع الريفي الحضري، دار الكتب الجامعية، 1975، ص 62.

[16] – المرجع نفسه، ص 62.

[17] –محمود الكردي، التحضر، دراسة اجتماعية، الكتاب الأول، القضايا، دار المعارض القاهرة،1986، ص 54.

[18]– السيد عبد العاطي السيد ، مرجع سابق، ص 14.

* – يطلق عليها حسين عبد الحميد رشوان "المدينة الأم".

[19]– Nicole lauroux, l’homme et son environnement, collection les soins infirmies, ENAP.alger, 1991p99.

[20] – محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية،الإسكندرية ،1981 ،ص87.

[21] – حسين عبد الحميد رشوان، علم الاجتماع الصناعي،المكتب الجماعي الحديث، الإسكندرية،2005. ، ص ص 47-48.

[22] - Davie, M. the patteers of urban Growth, universities press, w,y, 1987, p133.

[23] - Caplow,T.urban structure in France, american sociological review, n.11, 1986, pp 140- 148.

[24] –محمد بومخلوف،التحضر،التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية،شركة دارالامةط1، الجزائر،2001،ص62.